تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة

(دراسة تطبيقية)

د. احمد عيد ابراهيم محمد*

د. احمد عيد ابراهيم محمد : مدرس الاقتصاد والمالية العامة بقسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة جامعة كفر الشيخ

Email : d_ahmedeid@yahoo.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر اقتصاد المعرفة على تنافسية الاقتصاد المصري في ظل تواضع ترتيب مصر في المؤشر العام للتنافسية العالمية حيث جاء ترتيب مصر في المركز (٩٣) دولياً من بين ١٤١ عام ٢٠١٩، وفي ظل وجود عدد من العوامل التي تعيق الاستخدام الفعال لوفرة رأس المال البشري في مصر مثل ضعف جودة التعليم وعدم كفاءة سوق العمل وضعف القدرة على الابتكار، وهو ما يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد المصري ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، ولتعزيز التنافسية المصرية وتحقيق نمو أكبر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يجب على مصر أن تستثمر بكثافة في التعليم والتدريب والابتكار، ويجب عليها تضييق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المنافسة لها وإحداث تغيرات جذرية في مجال البنية التحتية التكنولوجية، والحد من الأمية الالكترونية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية وزيادة الاستثمار في الوسائط الحديثة للاتصالات وزيادة الإنفاق الفعلي على التعليم والبحث والتطوير.

Abstract:

This This study investigates the impact of the knowledge economy on the competitiveness of the Egyptian economy in light of the modest ranking of Egypt in The Global Competitiveness Index, as Egypt ranked 93rd out of 141 in 2019, there are a number of factors hindering the efficient use of the abundant human capital in Egypt like Poor quality of education, labor market inefficiency and weak innovation, This, in turn, affects the country's competitiveness negatively and leads to low productivity and output growth. To Enhance Egypt's competitiveness and achieve greater real GDP growth, Egypt should invest heavily in education, on-the-job training and innovation. should narrowing the digital gap between it and its competing countries, bringing about radical changes in the field of technological infrastructure, reducing electronic illiteracy, encouraging e-government projects, increasing investment in modern communications media, and increasing actual expenditure on education and R&D.

١- الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة:

تتجه اقتصادات العالم نحو اقتصاد المعرفة في ظل المزيد من التكامل والترابط، وهذا يتطلب عدة متطلبات أساسية من بينها البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والإطار القانوني والتشريعي اللازم، وتحظى الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة باهتمام بالغ سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي نظراً لدورها المتزايد في محاولات التنمية الاقتصادية التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها.

ومع تعدد مظاهر العولمة وتأثيرها السريع على النشاط الاقتصادي، والزيادة الكبيرة في مخرجات العلم والتكنولوجيا، وكذلك النمو الهائل في أهمية دور الشبكات والاتصالات، أصبحت المعرفة في هذا الاقتصاد الصاعد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح، حيث أضافت قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات الجديدة والأفكار الجديدة- التي تأتي على شكل اختراعات جديدة و أيضاً من خلال طلب جديد على المعرفة الموجودة.

وتعتبر ظاهرة التنافسية Competitiveness من أهم الظواهر التي تمثل تحدياً للدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء , وخاصة تلك الدول التي تسعى لإتباع استراتيجية التوسع في الصادرات والتوجه نحو الخارج , ويتطلب التوسع في الصادرات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، وتمثل الميزة التنافسية عملية ديناميكية يمكن خلقها أو اكتسابها, وتتزايد القدرة التنافسية لاقتصاد أي دولة على المستوى العالمي إذا كانت مؤسساتها وسياستها تدعم وتساند النمو الاقتصادي .

١-٢ المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في عدد من الاستفسارات الخاصة بظهور عوامل جديدة أثرت على تنافسية الصناعة المصرية، فلم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات.

وتكمن المشكلة البحثية في كون الاقتصاد المصري يعاني من ضعف في القدرة التنافسية وبالأخص في القدرة التنافسية الكامنة التي تركز على ذاك المحتوى المعرفي والتكنولوجي، وفي هذا الاطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

- إلى أي مدى يعتمد الاقتصاد المصري على المحتوى المعرفي والتكنولوجي ؟
- كيف يستفيد الاقتصاد المصري من هذه الأوضاع التي ساهمت مظاهر العولمة في تسريعها؟
- ما هي الاجراءات والآليات التي تدعم تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة؟

١-٣ فرضية البحث:

يستند هذا البحث إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية التالية " أصبحت المعرفة هي المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح، في ظل الزيادة الكبيرة لمخرجات العلم والتكنولوجيا، وكذلك النمو الهائل في أهمية دور الشبكات والاتصالات، وهو ما ألقى بالمزيد من العقبات والتحديات أمام الصناعات المصرية".

١-٤ أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء على تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة ، حيث يعاني الاقتصاد المصري من ضعف في القدرة التنافسية وبالأخص في القدرة التنافسية الكامنة التي تركز على ذاك المحتوى المعرفي والتكنولوجي، وقد تأثر الاقتصاد المصري بظهور عوامل جديدة أثرت على تنافسية الصناعة المصرية، فلم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات. ولذلك ظهرت الحاجة إلى يجاد بعض الحلول العملية والآليات التي من شأنها أن تدعم تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة.

١-٥ الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلي إثبات صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال دراستها وتحليلها للوصول إلي الحقائق والنتائج بهدف :

- تحديد ماهية اقتصاد المعرفة وما هو الإطار العام الذي تستطيع من خلاله الدولة الاعتماد عليه في عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة
- تقييم النتائج والآثار المترتبة على ظهور اقتصاد المعرفة وأثره على تنافسية الاقتصاد المصري

- تحديد العلاقة التي تربط اقتصاد المعرفة بالتنافسية وكيف يمكنه تحقيق تلك التنافسية
- تقييم واقع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وكذلك مرتكزات اقتصاد المعرفه المصرية
- تحديد الاجراءات والآليات التي تدعم تنافسية الاقتصاد المصري في ظل اقتصاد المعرفة

١-٦ منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات لكتابة الإطار النظري وتحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها، واتجاهاتها، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لاستقراء العلاقات والاتجاهات ودراسة وتحليل العلاقة والمقارنة بين البيانات والمعلومات؛ بهدف الوصول إلى نتائج تحقق الهدف من البحث.

وجاء استخدام منهج دراسة الحالة نظراً لاعتماده علي أسلوب المقارنة كأحد أكثر الأساليب استخداماً في ضوء هذا المنهج وهو ما يتيح للباحث المقارنة بين أداء الاقتصاد المصري واقتصاديات الدول التي تفوقت في مجال التنافسية.

١-٧ الدراسات السابقة:

من خلال مسح الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث يمكن استعراض هذه الدراسات حسب تسلسلها الزمني على النحو الآتي:

- **دراسة (سوزان سميحة،١٩٩٦)** " بعنوان "**التنافسية الدولية ومعايير قياسها**" تناولت الدراسة مفهوم التنافسية ومناهج قياسها، ومحددات التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أن التنافسية تتأثر بمحددات مثل رأس المال البشري والبنية الأساسية وكفاءة أداء العمليات التصديرية والطلب المحلي والقدرة على متابعة متطلبات التصدير.

- **دراسة (عمر محمد عثمان صقر،١٩٩٧)** بعنوان "**مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري**" تناولت الدراسة الإطار النظري لمفهوم الميزة التنافسية، وأهم الاجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الداعمة للميزة التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها التأثير الايجابي لحزمة الاصلاحات والاجراءات المتبعة ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري على المستوى الكلي و الجزئي.

- **دراسة (صلاح زين الدين،٢٠٠٢)** بعنوان "**دراسة العلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات**" ركزت الدراسة على دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية وكذلك

تناولت الابعاد الاساسية للتنمية البشرية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية البشرية.

- **دراسة (يوسف حمد الابراهيم، ٢٠٠٤)** بعنوان "**تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة**" تناولت الدراسة ركائز الإقتصاد المعرفي والتأصيل النظري لاقتصاد المعرفة، وآليات التحول نحو اقتصاد المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى التأثير الايجابي لاقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات وكذلك الأثر الفعال للتعليم في تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة.

- **دراسة (أحمد عيد ، ٢٠٠٨)** بعنوان "**الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية**"، ركزت الدراسة على الميزة التنافسية للمنسوجات والملابس المصرية في ضوء نظرية بورتر، وقياس تنافسية الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس، وأداء قطاع المنسوجات والملابس قبل تنفيذ الكويز، والآثار الناجمة عن الكويز على صناعة المنسوجات والملابس المصرية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعظيم البنية الصناعية في مصر كشرط لنجاح تجربة الكويز.

- **دراسة (اهداء صلاح، ٢٠١٦)** بعنوان "**مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة : دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة**" تناولت الدراسة تعريف اقتصاد المعرفة ومكوناته، ومؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة، كما أوضحت الدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المؤشرات وقد تبين وجود نقاط ضعف لتلك المؤشرات، وأشارت الدراسة إلى وضع مصر ضمن منظومة الاقتصاديات القائمة على المعرفة بناءً على مؤشرات البنك الدولي وكذلك وضع اقتصاد المعرفة في خطط استراتيجيات التنمية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني مصر لعدد من الاستراتيجيات من أجل التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة بالاضافة إلى اقتراحها عدد من التوصيات لكى تخطو مصر خطوات واضحة نحو اقتصاد المعرفة.

١-٨ الخطة البحثية:

تشمل الخطة البحثية عدة نقاط حيث يتناول البحث العناصر التالية بالإضافة للملخص:

- الإطار العام للبحث: المقدمة، المشكلة البحثية، الفرضية، الهدف من البحث، أهمية ومنهجية البحث ، الدراسات السابقة والخطة البحثية.

- الاطار النظري للبحث: مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة، متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، مفهوم الميزة التنافسية ، الميزة التنافسية لبورتر، قياس التنافسية، الكفاءة وأنواع التنافسية، العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنافسية.
- الدراسة التطبيقية: واقع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، مرتكزات اقتصاد المعرفه المصرية
- النتائج والتوصيات
- المراجع

٢- الاطار النظري للبحث:

٢-١ مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة:

يرجع نشأة اقتصاد المعرفة إلى الخمسينيات علي يدّ الاقتصادي Fritz Machlup حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة، حيث اقتصرت الدراسات السابقة على أنواع أخرى من المنتجات مثل: المنتجات الزراعية والبترولية والكيميائية والآلات وغيرها من المنتجات المادية الأخرى، وكان الاهتمام بمنتجات المعرفة ضعيفاً آنذاك، وقد زاد الاعتماد على المعارف الجديدة كمحددات للنمو الاقتصادي من قبل الاقتصاديين أمثال:Joseph Schumpeter وRobert Solow وآخرون اعترفوا بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي.

ويهدف اقتصاد المعرفة إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ينتج هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي من جهة أولى ، كما يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي من جهة ثانية.

كما يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه نمط جديد من الاقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، وفيه تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبحت المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد، وعلى غرار الاقتصاد الصناعي الذي تأسس في فرنسا عام ١٨٢٠، مع قدوم الصناعات الكبرى نما اقتصاد المعرفة كفرع علمي عندما ظهرت تدريجياً الاقتصادات القائمة على المعرفة، حيث أصبح الوزن الاقتصادي مركز في قطاعات المعلومات، وتجاوزت حصة رأس المال غير الملموس حصة رأس المال الملموس.

وفي ظل الاقتصاد الحديث تجد دائماً أن لدى المنظمات ميلاً متزايداً نحو المعرفة التكنولوجية والعلمية التي تساعدها على تحقيق ميزات تنافسية أكثر من المنظمات الأخرى، وذلك بإمكانية تكوين تقنيات جديدة تولد مهارات وسلع وخدمات جديدة، حيث أن العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة، وهذا ما أكد عليه الاقتصادي Robert Solow (2000) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨٧ بقوله " إنَّ ٣٤% من النمو الاقتصادي يُعزى إلى نمو معارف جديدة. إضافة إلى أن ١٦% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم. وبناء عليه فإنَّ ٥٠% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة".

أما الاقتصادات القائمة على المعرفة Knowledge Based Economy فقد تكونت تاريخياً انطلاقاً من ظاهرة مزدوجة عبارة عن اتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرسة لإنتاج المعرفة ونقلها (التعليم، والتأهيل، البحث والتطوير، التنسيق الاقتصادي) من جهة، وحدث تقني كبير (قدوم التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات) من جهة أخرى، ولقد أنتج اللقاء بين هاتين الظاهرتين اقتصاداً فريداً، تميز بالانخفاض الكبير في تكاليف ترميز المعرفة، ونقلها، واكتسابها. وانعكس هذا الأمر بزيادة قوية في منتجات المعرفة، وفي تنامي مكانة التغيير في النشاط الاقتصادي (الأنشطة المكرَّسة للتجديد والابتكار innovation).

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بأن القدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا تمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواء بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين. وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي:

- لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.
- يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه اقتصاد منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ

الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية لأن ضمان استمرارية الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة ، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.

٢-٢ متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة:

طوّر البنك الدولي عام ٢٠١٢ الإطار التالي لمساعدة البلدان في وضع استراتيجيات واضحة لهم من أجل عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة:

– توفر نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة وازدهار العمل الحر.

– توفر السكان المتعلمين والمهرة من أجل خلق، واستخدام والتشارك في المعرفة بشكل جيد.

توفر بنية تحتية دينامية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

– توفر منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية وذلك للشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمستشارين والمنظمات الأخرى، من أجل الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة، واستيعاب هذه الابتكارات وتكيفيها مع الحاجات المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة.

ويعتمد النجاح في الاقتصاد المبني على المعرفة على القدرة على الابتكار، حيث إن محددات النجاح فيه تتمثل بالمعرفة التي يُنظر إليها من الناحية التقليدية على أنها عامل أساسي للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، غير أنها تُعد المحدد الأساسي لعملية النجاح؛ إذ تشير الدلائل التطبيقية إلى أن الشركات التي تنجح في الاقتصاد المبني على المعرفة هي الشركات ذات التوجه العالمي وتلك التي تتمتع بإنتاجية مرتفعة وتستثمر بكثافة في مجال تطوير المعرفة والخبرة، ذلك أن مفاتيح الأداء القوي في الاقتصاد المبني على المعرفة تتمثل في التوليد الناجح للمعرفة وامتلاك تلك المعرفة ونشرها واستخدامها.

٢-٣ مفهوم التنافسية:

يحتل مفهوم التنافسية أهمية كبيرة في الاقتصاد المعاصر, ولعل أول ما لفت الأنظار إلي هذا المصطلح هو تكوين لجنة في ولاية الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان ١٩٨١-١٩٨٩) لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية أمام نظيرتها من الصناعات اليابانية , ثم تم بعد ذلك إنشاء مجلس

لسياسة التنافسية الأمريكية، ويمكن اعتبار اقتصاداً ما تنافسياً إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا نما بسرعة أعلى من الاقتصاديات الأخرى.

وتختلف طبيعة المنافسة على مستوى الشركة أو المنشأة عنها على مستوى الاقتصاد ككل، فالمنافسة على مستوى المنشأة يعني وجود رابحون وخاسرون، أما على مستوى الاقتصاد فإن نجاح دولة ما في السوق العالمي لا يعني بالضرورة فشل دول أخرى لأن نمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات، ومع اختلاف التعريفات المستخدمة للتنافسية باختلاف مستوي التحليل الكلي أو الجزئي نجد أن التنافسية من وجهة النظر الكلية تعرفها بعض الدراسات بأنها قدرة الدولة علي إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق الدولية مع المحافظة عليها وزيادة الدخل الحقيقي لمواطني هذه الدولة، وهو ما يعني قدرة الدولة علي خلق قيمة مضافة وبالتالي زيادة الثروة القومية من خلال إدارة الأصول والعمليات. وبصفة عامة فإن مفهوم التنافسية يرتبط بصفة أساسية بقدرة الدولة علي الاستجابة للأسواق العالمية وتخصيص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات مستهلكيها، أما إذا ما تعلق الأمر بمفهوم الميزة التنافسية من وجهة النظر الجزئية فيقصد بها القدرة التنافسية علي مستوي المنشأة ولقد أوضحت دراسة للانكتاد ١٩٩٥ أنها عبارة عن "قدرة المنشأة الفردية علي الحفاظ علي أو زيادة نصيبها السوقي علي أساس مستمر".

نخلص مما سبق إلى أن الميزة التنافسية ترتكز علي فكرة واحدة هي قدرة المنشأة أو الصناعة أو الدولة – أياً كان مستوي التحليل كلياً أم جزئياً– علي تحقيق مركز فريد عبر الزمن في مواجهة المنافسين وذلك عن طريق تراكم رأس المال المادي والبشري وتطور الفن التكنولوجي عبر الزمن وهو ما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة.

ونظراً لتعقد أوجه التنافسية وتعددها فليس هناك مفهوم محدد لها، مما نجم عنه العديد من التعاريف ومؤشرات القياس، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

– **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية:** " التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".

– **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية:** " هي قدرة الدولة على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالعولمة والاقتراب يربط هذه

العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"، ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة الدولة على إدارة أصولها بطريقة فعالة تسمح لها بالتفوق في الأسواق الدولية.

- **تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي للتنافسية:** التنافسية هي "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية"، ويعكس هذا التعريف رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتنافسية:** التنافسية الدولية هي "القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج قد تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه القدرة على التعرض للمنافسة الدولية"، كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي، كما تعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على توسيع حصصها في الأسواق المحلية والدولية".

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم التنافسية إلا أنه يمكننا الاعتماد على أشهر تعريفاتها وهو ما أشار إليه بورتر Porter بأن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يعني " العمل على زيادة إنتاجية الدولة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة داخلها" وهذا يتوقف على قدرة منشآت الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية, والعمل على زيادة هذا المستوى مع مرور الوقت، وقد ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية. ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

٢-٤ الميزة التنافسية لبورتر:

يعود الفضل في تقديم نظرية متكاملة للميزة التنافسية إلي الاقتصادي الشهير بورتر (Porter 1985) ويفرق بورتر كغيره من الاقتصاديين عند تناوله لموضوع الميزة التنافسية بين المستويين الجزئي والكلي , فيعرف بورتر الميزة التنافسية علي مستوي المنشأة بأنها قدرة المنشآت الفردية علي اكتساب نصيب سوقي والمحافظة عليه علي أساس مستمر. بينما يري بورتر أن الميزة التنافسية للصناعة تتمثل في قدرة الصناعة علي زيادة نصيبها من التجارة الدولية , وفي نفس الوقت تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. ولعل الفرق بين التعريف الأول والثاني أن

التعريف الأول أعم وأشمل من الثاني , إلا إن بورتر يري أن هناك تكاملاً بين التعريفين فالصناعة الناجحة هي التي تشتمل علي منشآت تشارك بفاعلية في التجارة الدولية.

وقد أعطي بورتر أهمية خاصة للبحث والتطوير إذ أنهما يساعدان علي خلق واكتساب ميزة تنافسية في صناعة معينة وكذلك الحفاظ عليها, كما أشار بورتر إلي أهمية الاستراتيجية التنافسية التي تتبعها المنشأة والتي تمكنها من التنافس داخلياً وخارجياً, وأشار أيضاً إلي أن هذه الاستراتيجية تتحدد في إطار البيئة التي تعيش فيها المنشأة وفي نطاق التنافس الذي يحدد السوق الذي ستتنافس فيه تلك المنشأة. وقد أشار بورتر إلي نوعان من الميزة التنافسية الأولي هي ميزة التكلفة المنخفضة, والثانية هي ميزة التمييز وهو ما نوجزه فيما يلي:

أولاً) ميزة التكلفة المنخفضة Lower Cost Advantage : وتتمثل في قدرة المنشأة علي الإنتاج والتسويق بكفاءة وذلك بسعر مماثل أو أقل من أسعار المنافسين, وتنتج التكلفة المنخفضة من مصادر عدة منها تشغيل العمالة ذات الأجور المنخفضة أو استخدام تكنولوجيا ذات إنتاجية عالية.

ثانياً) ميزة التمييز Differentiation Advantage : وتتمثل في قدرة المنشأة علي تقديم منتج مختلف للمستهلكين سواء من حيث الشكل أو خدمات ما بعد البيع وهو ما يسمح للمنشأة بالبيع بأسعار مرتفعة نظير الخدمات التي تقدمها والتي جعلتها متميزة في السوق وقد تحقق المنشأة مكاسب كبيرة خاصة إذا ما كانت تكلفة الإنتاج لديها منخفضة مقارنة بالمنافسين.

مما سبق يتضح أنه من الصعب الفصل التام بين الميزتين ذلك لأنه حتى مع تقديم المنشأة لمنتج بتكلفة منخفضة فلابد من توافر قدر ولو بسيط من الجودة يجعل هذا المنتج مقبولاً لدي المستهلك حتى لا تضيع ميزة التكلفة المنخفضة.

٢-٥ قياس التنافسية :

يمكن بلورة مناهج قياس التنافسية في ثلاث مجموعات، الأولى منهما تسمى بالمنهج التقليدي The Traditional Approach , أما المنهج الثاني لقياس التنافسية فهو منهج بورتر Porter's Approach ، وأخيرا مؤشر التنافسية العالمي GCI الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في جنيف.

٢-٥-١ المنهج التقليدي لقياس التنافسية The Traditional Approach:

ويستخدم المنهج التقليدي مجموعة من المؤشرات كالتالي :

- **مؤشر تكلفة الموارد المحلية Domestic Resource Cost Rate (DRC)** : ويقيس هذا المؤشر الميزة النسبية ، حيث يعكس المؤشر كفاءة استخدام الموارد المحلية ويحسب بقسمة تكلفة مدخلات الإنتاج على القيمة المضافة بأسعار السوق على النحو الذي توضحه المعادلة التالية من خلال الصيغة التالية :

$$DRC = C_r / VA_d$$

حيث تشير الرموز إلى:

- C_r = **Resource Cost** تكلفة مدخلات الإنتاج

- VA_d = **Value Added Domestic Price** القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار المحلية

ويُستخدم هذا المؤشر كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات , وارتفاع قيمة هذا المؤشر يعكس ضعف الميزة أو انخفاض درجة التنافسية، ويتم قياس معامل تكلفة الموارد المحلية باستخدام أسعار السوق، ويمكن استخدام هذا المؤشر كمرشد للمستثمرين, حيث يقومون على أساسه بتوجيه إنفاقهم الاستثماري على الأنشطة والمنتجات التي تتمتع بأعلى ميزة ممكنة.

- **مؤشر معدل الحماية الفعالة Effective Rate of Protection Measure (ERP)** : يتم استخدام هذا المؤشر كأحد مقاييس الكفاءة لأنشطة معينة ومن ثم التعبير عن درجة التنافسية الدولية في الإنتاج والاتجار، ويشير المؤشر إلى النسبة التي تفوق بها القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار الداخلية , ونفس هذه القيمة عند تقويمها بالأسعار العالمية , ويمكن قياس مؤشر معدل الحماية الفعالة باستخدام عدة صيغ أبرزها الصيغة التالية :

$$ERP = (VA_d / VA_w) - 1$$

حيث تشير الرموز إلى :

- VA_d = **domestic value added** القيمة المضافة المحلية

- VA_w = **World value added** القيمة المضافة العالمية

وتكون الصناعة أو النشاط كفئاً إذا كانت قيمة المعامل أصغر من الصفر (قيمة سالبة).

- **مؤشر التحيز ضد التصدير Anti Export Bias Measure(AEB)**: يقيس هذا المؤشر مدى التحيز ضد التصدير الناجم عن هيكل معين للتعريفة الجمركية، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$AEB = \{ [(1+Tf) / (1+Ti) - 1] \} \times 100$$

حيث تشير الرموز إلى :

- **Tf** = معدل التعريفة الاسمية على السلع النهائية

- **Ti** = معدل التعريفة الاسمية على المدخلات المستوردة مضروباً في نسبة المكون الأجنبي في السلعة

وعادة ما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أثر الضرائب والدعم الظاهري منها والضمني , سواء كان مفروضاً على المدخلات أو المخرجات.

- **مؤشر أولوية التصدير Export Priority Measure (EP)** : إذا كانت الدولة تهدف إلى زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي , ينبغي عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج إلى أقل قدر ممكن من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير, ويتم استخدام الصيغة التالية في حساب هذا المؤشر : $EP = [(Li+Lx) /x] \times 100$

حيث تشير رموز المعادلة إلى :

- **Lx** = قيمة المستلزمات المحلية القابلة

- **Li** = قيمة المستلزمات المستوردة للتصدير

- **X** = قيمة صادرات السلعة

وكلما زادت هذه النسبة عن ١٠٠% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلع في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي والعكس صحيح.

- **مؤشر معدل اختراق الأسواق Market Penetration Ratio(MPR)**: يقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق أسواق تصديرية معينة. ويقاس هذا المؤشر بالصيغة التالية :

$$MPRij = (Mij)/(Qij+Mij-xij)$$

حيث تشير الرموز إلى :

- **Qij** = إنتاج الدولة (i) من السلعة (j)

- **Mij** = واردات الدولة (i) من السلعة(j)

- **Xij** = صادرات الدولة (i) من السلعة(j)

وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام أي أن هذه السلعة ذات قدرة تنافسية عالية في مواجهة السلع المنافسة لها.

٢-٥-٢مؤشر التنافسية العالمي GCI

مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index (GCI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في جنيف هو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس ١٢ مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار، يقيس مؤشر التنافسية العالمي الأداء الاقتصادي للدول معتمدا على مجموعة من المؤشرات المتكاملة، حيث لا يقتصر على نوع واحد من المؤشرات؛ وإنما يشمل كل من رأس المال البشري، والابتكار، وكفاءة الأسواق، والمرونة، ويختلف مؤشر التنافسية العالمي عن المؤشرات المستخدمة في السابق حيث إنه يسلط الضوء على مجموعة من العوامل الناشئة حديثا ذات التأثير المعنوي والمهم في تحقيق الإنتاجية خلال الثورة التكنولوجية الرابعة.

وقد تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام ١٩٧١بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Schwab Klaus لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا، وقد بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام ١٩٧٩ ، فعمل على تطوير مؤشرا خاصاً لقياس تنافسية الاقتصاديات، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال، وتكمن أهمية هذا التقرير في حجم العينة المستخدمة من الدول على مستوى العالم، فضلا عن محاولته الدائمة للحصول على معلومات دقيقة وصحيحة وتقديم الكثير من الاستبيانات والمشاركات للدول لمساعدتها على توفير قاعدة المعلومات، وأيضا يساعد الدول على النظر والتركيز على أكثر المؤشرات التي يجب العمل عليها لدفع الدولة نحو مزيد من التقدم وفقا لما يتناسب مع رؤيتها واستراتيجيتها الحالية، ويقيس تقرير التنافسية العالمية، القدرة التنافسية للدول من خلال (١٢) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، ويركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ويصنف هذا التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي استنادا على تحليل مؤشر التنافسية العالمي GCI،

ويعد تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في مختلف الدول تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين، ويعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على

توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار و أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة ألن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

٢-٦ الكفاءة وأنواع التنافسية:

إن مفهوم المنافسة الدولية هو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة، وللكفاءة أبعاد منها:

- **كفاءة تخصيص الموارد** (allocative efficiency)، وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو قريباً منها.
- **كفاءة الحجم** (scale efficiency)، وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلاً، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.
- **الكفاءة التقنية** (technical efficiency)، وتستوجب اختيار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة.
- **الكفاءة الديناميكية** (التطويرية، الإبداعية)(dynamic efficiency)، وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحث والتطوير R&D.
- **الكفاءة السينية** المرتكزة على التنافس و التنظيم (X- efficiency) وتستوجب توفير الظروف التنافسية والتنظيمية خارج المؤسسة وداخلها، للضغط على الإدارة لبذل أقسى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

وتميز الكثير من الأدبيات والكتابات الاقتصادية بين عدة أنواع من التنافسية نذكر منها:

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالدولة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل (الصين) .
- **التنافسية غير السعرية:** وتشمل التنافسية النوعية: وتشمل، إضافة إلى النوعية والملاءمة وتسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية، والأكثر ملاءمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدِّرة ذات السمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيها (اليابان وسويسرا).

- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية Hi-tech (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢-٧ العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنافسية :

إن علاقة اقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية ترتبط بشكل كبير مع القدرة التنافسية الكامنة، حيث تنقسم التنافسية الكامنة إلى الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية، وهذه أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة.

٢-٧-١الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية:

يعتبر البحث والتطوير النشاط الأساسي للدول في تحقيق التنمية و الأمن والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي، كما أن الاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية، سواء تمت في الجامعات أم في مراكز البحث المتخصصة أم في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين الوطني والمؤسسي، ويقوم العنصر البشري المؤهل بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويجمع الاقتصاديون في دراستهم لأوضاع الدول المختلفة من حيث النمو الاقتصادي على أن الموارد الطبيعية ليست وحدها المسؤولة عن فروق النمو بين الدول، إذ يعتقد "لستر ثرو" أنه هناك مصادر جديدة للتنافس، فقد تضافرت تقنيات جديدة ونظم جديدة في عملية التحول الجوهري للمصادر التقليدية للميزة التنافسية (الموارد الطبيعية، رأس المال، التكنولوجيا، المهارات) واستبعدت الموارد الطبيعية بشكل أساسي من معادلة التنافس، فلم يعد امتلاك الموارد الطبيعية هو الطريق إلى الثراء، ولا يشكل عدم امتلاكها حاجزاً في وجه الغنى، فاليابان لا تمتلك الموارد الطبيعية ولكنها غنية، والأرجنتين تمتلكها ولكنها ليست غنية، وربما يكون نقص الموارد الطبيعية ميزة، فلدى اليابانيين أفضل صناعة صلب في العالم بالرغم من أنهم لا يملكون حديداً خاماً ولا فحماً، وإلى حدّ ما هم الأفضل لأنهم على وجه التحديد لا يملكون خام الحديد أو الفحم، لأنهم ليسوا مكبلين بمصادر التزويد المحلية ذات النوعية الرديئة والتكلفة المرتفعة، وليسوا في حاجة إلى شراء الفحم البريطاني أو خام الحديد الأمريكي المتدني النوعية، بل يستطيعون أن يشتروا أفضل نوعية بالسعر الأنسب.

كذلك لم تعد للثروة الموروثة أهميتها، حيث احتلت المنتجات التقنية الجديدة المرتبة الثانية في حين تبوأ المنهج التكنولوجي أو تطوير التكنولوجيا المرتبة الأولى، إذ تبين أن مستوى تعليم القوى العاملة ومهارتها هما السلاح التنافسي الحاسم في هذا العصر، كما أصبح توافر رأس المال على مستوى المؤسسة أقل أهمية بشكل واضح في معادلة التنافس، فنجد أن هناك مصانع في دول فقيرة قادرة على أن تكون نداً في كثافة رأس المال للمصانع القائمة في الدول الغنية، وإلى حدّ ما فإن هذه المصانع ستكون مملوكة للمؤسسات المحلية القادرة على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وإلى حدّ ما ستكون هذه المصانع بمثابة مرافق إنتاج خارجية للشركات متعددة الجنسيات التي تجلب معها قدرة الوصول (المحلي أو الدولي) إلى أسواق المال العالمية.

ويعتقد "ثرو" أنه هناك سبع صناعات رئيسية وهي : الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، وصناعات المواد الجديدة، والطيران المدني، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإنسان الآلي والآلات الصناعية، والحاسبات الآلية وبرامج التشغيل، تشترك هذه الصناعات بخاصية مشتركة أنها جميعاً صناعات الطاقة العقلية، ويمكن لأي منها أن يتواجد في أي مكان على سطح الأرض ويتوقف المكان على من يملك القدرة على تنظيم الطاقة العقلية المسيطرة على هذه الصناعات وبالتالي ستكون الميزة النسبية من صنع الإنسان، وبما أن التكنولوجيا تقف وراء الميزة النسبية التي هي من صنع الإنسان، يكتسب البحث والتطوير أهمية حاسمة، فالأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير تكمن في ما يتم إضافته إلى مخزون المعرفة العالمي world knowledge stock، ومن وجهة نظر كلٍ من Cohen & Levinthal فإن البحث والتطوير يطور المعارف الجديدة ويمكن الشركات أيضاً من أن تستوعب منشأ المعرفة في أي مكان آخر.

لقد أدت تلك الانطلاقة التقنية الهائلة وما نجم عنها من تغيرات في مصادر النمو التقليدية وفي الهياكل الصناعية والمهنية إلى توطيد العلاقة بين المعرفة والتنمية ونشوء ما يسمى "بالاقتصاد المبني على المعرفة" ومن المتوقع أن يصبح هذا النمط من الاقتصاد الذي أحدثته في الماضي وستحدثه مستقبلا تلك الصناعات المعرفية والمعلوماتية الرائدة المحرك الأساس لازدهار دول العالم على مدى العقود القادمة؛ والذي على ضوئه سيصبح من الصعب على أي دولة البقاء خارج إطاره، حيث تشير الدراسات أن أعداد العاملين في أنشطة البحث والتطوير الصناعي ستتضاعف خلال العقد القادم، وما من شك في أن هذه التحولات والتغيرات التي تم رصدها في الكثير من دول العالم خلال العقدين الماضيين تمثل اليوم أهم الاتجاهات الكبرى المؤثرة بشكل متزايد في رسم معالم

مستقبل الحضارة العالمية المعاصرة وتطورها خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين تلك الاتجاهات التي يمكن من خلالها استنتاج الكثير من الدلالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية ، ومنها :

– إن نشوء الاقتصاد والسوق العالمي الموحد يجعل من الصعب على أي دولة أن تحقق معدلات نمو اقتصادي منشود خارج نطاق هذا الاقتصاد والسوق الموحد .

– إن التوجه نحو السوق العالمي وإيجاد ميزة تنافسية للسلع والخدمات الوطنية هي المحرك الأساس للصادرات ومن ثم التنمية الاقتصادية والصناعية .

– إن الثروة المادية المتمثلة في المواد الخام والثروات الطبيعية والآلات والأدوات وغيرها من مصادر النمو التقليدية، ليست هي الأساس في إحداث التنمية الاقتصادية؛ بل إن العلوم والتقنية والابتكار أصبحت المحدد الأساسي للميزة النسبية والوسيلة الضرورية والحاسمة لتحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني .

– إن التجديد والإبداع والابتكار في التقنية، وتطوير الإنتاجية والمحافظة على مستويات فائقة من الجودة الكلية هي عناصر معرفية هامة في منظومة الإنتاج الجديدة وحيوية للنمو الاقتصادي.

٢–٧–٢ رأس المال البشري:

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي ومحددات التنافسية يعيدونها إلى عدد من العوامل منها: التزايد في مدخلات العمل وتحسين في نوعية هذا المدخل والزيادة في رأس المال المادي واقتصاديات الحجم، فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم والتقنية؛ إذ أن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج فحسب بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضاً وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تستعمل الاستعمال الاقتصادي، كالمعرفة، وهذا ما انعكس على النظريات الاقتصادية للنمو، كنظرية النمو الجديدة New Growth Theory حيث جعلت من التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً في النموذج ، ويمكن أن يُعبر عن دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=f\,(K, L, H, A)$$

حيث أن: Y : الدخل (الناتج المحلي الإجمالي). L: العمل. K : رأس المال المادي.
H: رأس المال البشري. A : التغير التكنولوجي.

وهناك مظهر آخر لنظرية النمو الجديدة يرتكز على رأس المال البشري كما وضحها Lucas:"المحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال البشري– أو المعرفة– والمصدر الرئيسي لاختلاف مستويات المعيشة بين الأمم هو الاختلاف في رأس المال البشري، حيث يلعب رأس المال المادي دوراً جوهرياً ولكنه دور ثانوي، وتساعدنا نظرية دورة حياة المنتج على فهم قدرة المشروع التنافسية وإعداد رأس المال البشري الذي يحدث التغيرات التكنولوجية، وتنطلق هذه النظرية من أن المنتجات التكنولوجية أو الجديدة تمر بمراحل تمثل دورة حياتها، وهي مرحلة الاختراع وظهورها كمنتج جديد ثم نموه، ثم مرحلة النضج، ثم مرحلة النمطية والاستقرار في السوق أو اختفائه، وفي مرحلة المنتج الجديد تكون التكاليف مرتفعة وبالتالي أسعار المنتجات أيضاً مرتفعة، ويكون عدد المنتجين قليل، ويجري تعديل المنتج وتطويره طبقاً لأذواق المستهلكين وحالة السوق وهو ما يستدعي تشغيل نسبة عالية من العلماء والمهندسين والفنيين، لأن عملية الإنتاج تتميز بكثافة عالية من المهارة، أما في مرحلة نضج المنتج ترتفع المبيعات وتنخفض تكلفة الوحدة نتيجة دخول كثير من المنتجين إلى السوق وينخفض ثمن البيع، وفي مرحلة تنميط المنتج فإن صفات المنتج وزيادة الطلب بالإضافة إلى ضغط المنافسة يؤدي إلى تحسين المنتج وانتشاره، وفي مرحلة النضج هذه تتطلب عملية الإنتاج كثافة أقل في رأس المال البشري وكثافة أكبر في رأس المال المادي، وتتجه سوق هذه المنتجات الجديدة ومنها منتجات تكنولوجيا المعلومات IT نحو الاتساع لدرجة يمكن بها تغطية تكاليف البحوث والتطوير. هذا من جانب الطلب أما من جانب العرض فيصبح عدد العلماء والمهندسين والفنيين كبيرا مما يؤدي إلى الاستفادة من البنية التكنولوجية المتقدمة ووفورات الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج.

وفيما يتعلق بتوزيع المزايا النسبية على المستوى الدولي يمكننا افتراض أن الدول التي يكثر رأس المال البشري بها نسبياً ممثلاً في العلماء والمهندسين والفنيين تتمتع بميزة نسبية في المنتجات التكنولوجية الجديدة مثل الكمبيوتر والالكترونيات، وحيث أن عنصر رأس المال (المادي والبشري) متحرك بينما العمل والتكنولوجيا أقل منه حركة فإن رأس المال البشري ليس فقط مجرد عنصر إنتاجي يظهر لنا في الإنتاجية المرتفعة للعلماء والمهندسين والفنيين وإنما تتجلى عبقريته في قدرته على الاختراع والإبداع والابتكار التكنولوجي، كما أن القدرة على التجديد التكنولوجي والإبداع والاختراع لا تتوزع بالتساوي بين الدول، فالدول مرتفعة الدخل تكون في وضع أفضل من غيرها وتتمتع بتوافر عناصر التجديد في جانب العرض ممثلة في عدد كبير من العلماء والمهندسين والفنيين، وفي جانب الطلب تتوفر قوة شرائية كبيرة ودخل مرتفع ورغبة في تجربة أفكار ومنتجات

جديدة، أما الدول ذات الدخل المنخفض فهي على عكس ذلك تفتقر إلى أعداد كافية من العلماء والمهندسين والفنيين.

وثمة أمر مهم هو أن التعليم لم يعد أولوية للآباء والمدرسين ولقلة من المصلحين التعليمين فحسب، بل أيضاً للقطاعات المتطورة في المنشآت التجارية التي أخذ القائمون عليها يقرون على نحو متزايد بالصلة بين التعليم والقدرة على المنافسة دولياً، حيث يشير المدير المالي لشركة Microsoft إلى أن "الطريقة الوحيدة التي تستطيع أن تنافس بها اليوم هي أن تحيل رأسمالك المعرفي إلى التقاعد قبل أن يقوم بذلك شخص آخر"، فالمهارات الجديدة التي يتقنها العامل تصبح غير ذات قيمة بعد ٣-٥ سنوات، ونتيجة ذلك كان على الدول الصناعية أن تطور منظومات واسعة لإعادة التدريب والتعليم غير الرسمي لتطوير خبرة قوتها العاملة.

٢-٧-٣ البنية التحتية التقنية:

إن ثورة المعلومات وتقنية الحاسوب المتسارعة ترفع حدود المعرفة البشرية ومستويات التقنية وطرق الإنتاج والتوزيع وتخفض التكاليف وترفع الإنتاجية في عالم يسوده الانفتاح المتزايد، والدول التي لا تواكب التيار المعروف بالعولمة وتستفيد من هذه التقنية ستجد نفسها مهمشة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛ لأنها لا تسيطر على هذه التقنية ولا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات والمنظومات الحديثة لأن الفجوة التقنية تزداد بنسق متسارع، ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للتقنية إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه العملية وتقليص الفجوة مع الدول المتقدمة، وللوقوف على مستوى تطور مصر في هذا المجال يمكننا الاعتماد على تحديد نوعية البنية التحتية التقنية في مجال الربط بين الشبكة العالمية (الانترنت) واستخدام الحاسوب وكثافة استخدام الهاتف الثابت والجوال، ففي مجال استخدام الانترنت نجد أن ما يعرف بالفجوة الرقمية Digital Gap واضحة بصورة جلية إذ أن مستوى دول المقارنة بعيد عن الأداء المصري، وللوقوف على مفهوم الفجوة الرقمية نأتي على تعريفها.

الفجوة الرقمية : تعبيراً جديداً من التعبيرات التي ظهرت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT)، ويمكن تعريف هذا المصطلح بصورة عامة على أنه "عدم التساوي بين البلدان المتقدمة الغنية والبلدان النامية الفقيرة في إمكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة"، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي

يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف المحمولة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال"، إلا أن تعريف الفجوة الرقمية على نحو أكمل ينبغي ألا يقتصر على عامل الدول (نامية أم متقدمة) وعامل الثراء والفقر وأن يؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى منها الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، واختلاف الأعمار، واختلاف مستويات التعليم.

إذ لا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات، بل يضاهيه أهمية النظر إلى نوعية العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا بدوره يرتبط بمستويات الدخل والتعليم والثقافة، وقد أثر ذلك في خلق تفاوت ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تبايناً في الوصول إلى الانترنت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة والمجموعات العرقية و المجموعات العمرية وسكان المدن والريف.

٣- الدراسة التطبيقية:

٣-١ واقع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري

يصدر تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي Forum Economic World في جنيف وهي مؤسسة سويسرية غير ربحية، وقد تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام ١٩٧١بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Schwab Klaus لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا، وقد بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام ١٩٧٩ ، فعمل على تطوير مؤشرا خاصاً لقياس تنافسية الاقتصاديات، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية و الذي أصبح مرجعا في هذا المجال.

ويقيس تقرير التنافسية العالمية، القدرة التنافسية للدول من خلال (١٢) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، ويركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ويصنف هذا التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي استنادا على تحليل دليل التنافسية العالمي GCI، وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس ١٢ مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار

ويعد تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في مختلف الدول تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين، ويعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار و أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة ألن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

وقد احتلت مصر الترتيب ٩٣ في مؤشر التنافسية لعام ٢٠١٩، وجاءت مصر بين أقل ٥٠ اقتصاداً من حيث التنافسية في ٩ ركائز هي استقرار الاقتصاد الكلى وحلت في الترتيب ١٣٥، وسوق العمل (المركز ١٢٦) وتبنى التكنولوجيا (المركز ١٠٦) والصحة (المركز ١٠٤) وسوق السلع (المركز ١٠٠) والمهارات (المركز ٩٩) وديناميكيات الأعمال (المركز ٩٥) والقطاع المالي (المركز ٩٢)، بحسب التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٢٠، الذي تصدرت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الرابع على التوالي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحافظت دولة الإمارات على مكانتها ضمن أفضل عشر دول تنافسية في العالم.

ووفقاً للمنتدى فقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة ٢.٦% من الناتج المحلى الإجمالي، فيما بلغ متوسط نمو الاقتصاد المصري في العقد الأخير ٣.٣%، واحتلت مصر مراكز متقدمة في ركيزة حجم السوق (المركز ٢٣) والقدرات الإبداعية (المركز ٦١) في حين أن ترتيب ركيزة المؤسسات كان الـ٨٢.

وجاء أسوأ ترتيب على الإطلاق لمصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٩ في ٣ مؤشرات هي حوادث الإرهاب، والتضخم، والتعريفة الجمركية إذ احتلت المركز ١٣٦ عالمياً من بين ١٤١ دولة، وجاء ثاني أسوأ ترتيب في مؤشر مهارات التكنولوجيا لدى الشباب (المركز ١٣٣) مقارنة بالمركز ٧٠ عام ٢٠١٨ ، كما احتلت المركز ١٣٢ في مؤشر حرية الصحافة، وعلى صعيد رابع أسوأ مؤشر تقاسمه مؤشرا عدد النساء اللواتي يتقاضين رواتب كنسبة للعاملين الرجال، وتكلفة الفصل من العمل في المركز ١٣١ عالمياً، وفى خامس أسوأ مؤشر جاءت مهارات الخريجين حيث احتلت مصر المركز ١٢٩ عالمياً، يليه رأس المال الاجتماعي وهو قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في المركز السادس،

وتقاسم المركز السابع لأسوأ مؤشرات مصر مؤشرا فجوة التمويل، وتكلفة بدء المشروعات كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بعد حلولهم في المركز ١٢٤ عالمياً، لكن المؤشر الثاني شهد تدهورا واضحا وتراجع ٥٣ مركز عن ترتيب الـ٧١ عام ٢٠١٨.

وعند تقييم أداء مصر وفقا لمؤشر التنافسية لعام ٢٠١٩ يتضح بعض الحقائق وهي:

– تواضع ترتيب مصر في المؤشر العام للتنافسية العالمية مقارنة بمتوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– تواضع ترتيب مصر في المؤشر العام للتنافسية العالمية مقارنة بمجموعة الدول ذات المستويات التنموية المتقاربة وذات الدخل المتوسط وفقا لتصنيف البنك الدولي وهي تونس(٨٧)، المغرب (٧٥)، الأردن(٧٠)، تركيا(٦١)، جنوب أفريقيا (٦٠) وغيرها من الدول.

– بتتبع تطور أداء مصر في المؤشر العام للتنافسية يتضح تدهور أداء مصر في مؤشر التنافسية آخر عشر سنوات إلا أنه بدأ في التعافي مؤخرا، فقد كان ترتيب مصر ٧٠ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثم وصل إلى ١١٤ عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥.

– بمراجعة ترتيب مصر حاليا يتضح أنه ما زال بعيدا عما تم استهدافه في ظل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف أن تصل مصر إلى المرتبة ٩٠ بحلول ٢٠٢٠ و٣٠ بحلول ٢٠٣٠.

– بمقارنة أفضل وأسوأ أداء لمصر خلال السنوات السابقة على مستوى الركائز الفرعية للمؤشر يتضح أن حجم السوق والبنية التحتية أفضل المؤشرات بينما سوق العمل واستقرار الاقتصاد الكلي أسوأ المؤشرات.

– حققت مصر قدرا كبيرا من الإصلاحات الصعبة والتي انعكست في تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن مردود هذه الإصلاحات لا يواكبه طفرة في أداء القطاع الخاص ولا في الاستثمارات المباشرة المحلية أو الأجنبية، ويشير المؤشر إلى تحديات تواجه الاقتصاد المصري وهو ما أكدته العديد من التقارير المهتمة بمتابعة التغيرات المختلفة لأداء القطاع الخاص ومنها تقرير سهولة ممارسة الأعمال (مرتبة مصر ١١٤ من ١٩٠ دولة لعام ٢٠٢٠)، بارومتر الأعمال الذي يصدره المركز المصري للدراسات الاقتصادية وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة الفقر لتصل إلى ٣٢.٥ % وفقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨، الأمر الذي ينبغي أن يسترعي انتباه صانعي السياسات الاقتصادية في مصر.

– ضرورة تكريس الجهود في تذليل التحديات التي رصدها التقرير بدلا من وضع مزيد من التركيز على عرض نتائجه، فمازال هناك حاجة لإصلاحات جذرية على الجانب الحقيقي من الاقتصاد ومنها الإصلاح الإداري والمؤسسي والاستثمار في الموارد البشرية والذي له التأثير الإيجابي الأكبر على تحسن أداء القطاع الخاص وبيئة الأعمال لتصبح مواتية بشكل أكبر

– دور الحكومة في دعم التنافسية: حيث ترتبط القدرة التنافسية كإطار للتنمية الاقتصادية لبلد ما بمعدلات الإنتاجية فيها، وتعتبر من الحوافز التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة، حيث يمكن للاقتصاد أن يتمتع بعائدات جذابة لرأس املال وارتفاع في الأجور، وهو ما يترجم إلى زيادة الثروات للارتقاء بمستوى المعيشة وبالتالي على الحكومة خلق مناخ استثماري تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات، ودعم قدرات المؤسسات الوطنية للدخول في صناعات جديدة حيث يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية"

– بالإضافة إلى مؤشر التنافسية العالمي والذي جاء ترتيب مصر فيه الترتيب (٩٣) دولياً من بين ١٤١ عام ٢٠١٩، هناك مؤشرات دولية أخرى توضح أداء الاقتصاد المصري مثل مؤشر دليل التنمية البشرية احتلت مصر فيه الترتيب (١١٦) دولياً من بين ١٨٩ دولة عام ٢٠١٩.

٣-٢ مرتكزات اقتصاد المعرفة المصري

كما أشرنا في السابق إلى أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية، فإن علاقة اقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية ترتبط بشكل كبير مع القدرة التنافسية الكامنة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية التقنية في مجال الربط بين الشبكة العالمية (الانترنت) واستخدام الحاسوب وكثافة استخدام الهاتف الثابت والجوال وثورة المعلومات والانفتاح المتزايد في مجال استخدام الانترنت نجد أن ما يعرف بالفجوة الرقمية Digital Gap واضحة بصورة جلية في الحالة المصرية، إذ أن مستوى دول المقارنة بعيد عن الأداء المصري.

ووفقا لنتائج مؤشر رأس المال البشري الوارد بتقرير التنافسية فإن مستويات رأس المال البشري تتفاوت من دولة لأخرى بشكل كبير وفق مستويات تحاكي تقريباً مستويات الدخل، وتحتاج مصر إلى جهود أكبر للنهوض بالتنمية البشرية من أجل إنتاج المهارات المطلوبة لدعم القدرة التنافسية، لأنها لا تستطيع عند هذا المستوى إلا الاعتماد على نمط تنافسية لا يتطلب مهارات عالية ولا مستويات متقدمة من التنمية البشرية ولاسيما في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة.

وهناك عدد من العوامل التي تعيق الاستخدام الفعال لوفرة رأس المال البشري في مصر منها ضعف جودة التعليم، وعدم كفاءة سوق العمل، وضعف القدرة على الابتكار، وسوء استخدام أعظم أصول مصر وهو الإنسان رأس المال البشري، وهذا بدوره يؤثر سلبا على تنافسية الدولة ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ونمو.

وفي ما يخص قطاع البحث والتطوير المصري فتشير الإحصاءات إلى تواضع الأداء بالنسبة لهذا القطاع مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة لأداء مجال نشر المقالات العلمية، إذ بلغ عدد المنشورات في كوريا الجنوبية ستة أضعاف ما نشر في مصر.

وللوصول إلى مستويات أعلى من التنافسية وتحقيق نمو أكبر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر يجب الاستثمار بكثافة في التعليم والتدريب والابتكار، وكذلك يجب زيادة الإنفاق الفعلي على التعليم والبحث والتطوير وتعزيز كفاءتهم، ومعالجة الخلل المزمن بين العرض والطلب في سوق العمل وتوظيف الشباب خاصة أصحاب المهارات والذين لديهم تدريب مهني وخريجي الجامعات لزيادة الإنتاجية وزيادة نمو الإنتاج. علاوة على ذلك ، هناك حاجة أيضا لوضع سياسات لتطوير سوق العمل وتكون أكثر ملاءمة للتوظيف بحيث تحقق المزيد من المرونة لسوق العمل، وزيادة المشاركة الفعالة للمرأة في سوق العمل والحد من هجرة العقول، وزيادة التعاون بين الصناعات والجامعات، والعمل على زيادة تسجيل براءات الاختراع وزيادة عدد العلماء والمخترعين، كلها تدابير يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الابتكار من شأنه أن يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

ويجب العمل على تحقيق نوعية أفضل من التعليم وإزالة الحواجز التي تعيق التعليم، وفي هذا الصدد يمكن لمصر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى مثل كوريا الجنوبية من حيث تحسين جودة التعليم .

٤- النتائج والتوصيات:

٤-١ أولاً : النتائج

أثبتت النتائج صحة فرضية البحث في أن المعرفة أصبحت هي المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح في ظل الزيادة الكبيرة لمخرجات العلم والتكنولوجيا، وكذلك النمو الهائل في أهمية دور الشبكات والاتصالات، وهو ما ألقى بالمزيد من العقبات والتحديات أمام الصناعات المصرية، بالإضافة إلى النتائج التالية:

– هناك أثر واضح لاقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية الكامنة، من خلال التركيز على خلق القدرة الابتكارية وتوطين التقنية وإعداد رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية.

– إن أداء الاقتصاد المصري أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة، ويعكس هذا الواقع أمراً سلبياً نظراً إلى كون التنافسية الكامنة هي التي تضمن تحقيق النمو واستمراريته ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل.

– تحتاج مصر إلى جهود أكبر للنهوض بالتنمية البشرية من أجل إنتاج المهارات المطلوبة لدعم القدرة التنافسية، لأنها لا تستطيع عند هذا المستوى إلا الاعتماد على نمط تنافسية لا يتطلب مهارات عالية ولا مستويات متقدمة من التنمية البشرية ولاسيما في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة.

– هناك عدد من العوامل التي تعيق الاستخدام الفعال لوفرة رأس المال البشري في مصر منها ضعف جودة التعليم، وعدم كفاءة سوق العمل، وضعف القدرة على الابتكار، وسوء استخدام أعظم أصول مصر وهو الإنسان رأس المال البشري، وهذا بدوره يؤثر سلبا على تنافسية الدولة ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ونمو.

– القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التكنولوجيا بل على بناء نظام وطني للبحث والتطوير وعلى توظيف التقنية وتطويعها واعتماد منظومة "النظام الوطني للابتكار .

– يحتاج تطوير القدرات التقنية إلى حدّ أدنى من الموارد البشرية والمادية وإلى بيئة حاضنة تشمل منظومة التعليم والجهاز الإداري والإنتاجي.

٤-٢ ثانياً: التوصيات:

انطلاقاً من أن المعرفة ذات منافع خارجية فإن من الضروري توجيه السياسات العامة لضمان تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة ومن ثم التنافسية المصرية ، لذلك يوصى بالآتي:

– تضييق الفجوة الرقمية وإحداث تغيرات جذرية في مجال البنية التحتية التكنولوجية، والحد من الأمية الالكترونية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية وزيادة الاستثمار في الوسائط الحديثة للاتصالات.

– إقرار الإصلاحات الاقتصادية المستندة على اقتصاد السوق والانفتاح لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والدخول في دائرة النمو والإنتاجية ومعدلات الادخار والاستثمار المرتفعة، مع التركيز على تطوير البيئة الإدارية والمؤسساتية والتشريعية وتعزيز الشفافية واستئصال الفساد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتقيد بالمواصفات العالمية.

–تحسين الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية، وتنمية القوى البشرية ودعم الكفاءات التقنية عبر تطوير نظم التعليم الأساسي والعالي والمهني وإدخال الحاسوب وتطبيقاته في كافة المراحل التعليمية والبرامج التدريبية والتعليم عن بعد وإعداد البحوث عبر الانترنت والجامعة الافتراضية.

– الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في إدخال وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الهند وماليزيا.

– توضيح أوجه الاستخدامات المتعددة لشبكة الانترنت من خدمات مالية ومصرفية وتسويقية وترفيهية وصحية وبحثية وخلافه، ومن أهمها استخدامات الانترنت لتسويق المنتجات الحرفية وإنتاج الشركات الصغيرة خاصة تلك العاملة في المناطق النائية عبر سوق الانترنت الدولي.

– تبني الدولة استراتيجية لتخفيض تكلفة استخدام الانترنت وتوسيع دائرة استخدامها، واعتبار الانترنت أداة تساعد على فتح وسائط وقنوات جديدة للجميع وتمكينهم من تحقيق وضع أفضل حتى في المناطق النائية التي تفتقر إلى خدمات البريد.

– العمل على زيادة الصناعة المصرية للمحتوى المعلوماتي من خلال نتاج صناعتي النشر الورقي والالكتروني، والإنتاج الإعلامي والفني، والتطبيقات البرمجية وضمان أن أولئك الذين يطورون أفكار جديدة يحصلون على حوافز تشجعهم على بذل مستويات فعالة من الجهود، وكذلك عن طريق تمكين المخترع بالاحتفاظ بحقوق اختراعه.

– تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية كالتوقيع الالكتروني والمصادقة، وهناك تجارب عربية ناجحة تمثلت في مدينة دبي للانترنت، بالاضافة إلى حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة الانترنت (باللغتين العربية والإنجليزية) وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وعملائها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.

– زيادة الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات، وبخاصة التقنية الرقمية، وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها، وتقليل تكلفة استخدام الشبكات والهاتف من خلال رفع المنافسة في قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكة الهاتف، ولاسيما استخدام أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التقنية والمعلوماتية وإنشاء شركات توفر خدمات الانترنت والهاتف النقال.

– الربط بين التعليم وسوق العمل وذلك من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير التي هي مولدة للمعارف العلمية والتقنية ومصدر المناهج التعليمة .

– تشكل الحاضنات بمعناها التقني، كأحد الأشكال المؤسسية الفعالة التي تسهل النقل المثمر للتقنية وتطويعها للاحتياجات المحلية، وتحتاج الحاضنات بهذا المعنى إلى حسن اختيار القطاع وإلى إدارة ديناميكية على المستوى الجزئي وإلى تبني كاف على المستوى الكلي، كما أن ربط هذه الحاضنات بمراكز البحوث التطبيقية يزيد من فاعلية أدائها ويقلص من مدة استيعاب التقنية.

– تحتاج الحكومات إلى فهم أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للاقتصاديات أن تكون فيها مبدعة ومبتكرة هي عبر خلق الكثير من المنافسة المحلية.

المراجع

أولاً) المراجع العربية:

١- أحمد عيد إبراهيم (٢٠٠٨)، " الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان.

٢- **المعهد العربي للتخطيط بالكويت** (٢٠٠٣)، تقرير التنافسية العربية، الكويت .

٣- **اهداء صلاح ناجي** (٢٠١٦)، "مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة : دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

٤- ثرو، لستر(١٩٩٢)، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (١٩٩٥) أبوظبي.

٥- عمر محمد عثمان صقر(١٩٩٧), "مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ، "**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول.

٦- صلاح زين الدين، (٢٠٠٢)، دراسة العلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، النهضة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** – جامعة القاهرة، العدد/١١

٧- سوزان سميحة(١٩٩٦), "التنافسية الدولية ومعايير قياسها", **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان : التنافسية ضمان البقاء**",الإسكندرية,٣٠-٣١ أكتوبر.

٨- **فوراي، دومينيك** (٢٠٠٣)، اقتصاد المعرفة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، دار طلاس، دمشق.

٩- يوسف حمد الابراهيم(٢٠٠٤). تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي .

ثانياً) المراجع الأجنبية:

1. **Button, Kenneth and Weyman-Jones, Thomas**, 1994. "Impact of Privatization Policy in Europe," Contemporary Economic Policy, vol. X1 (October).
2. **Cohen,W. and D. Levinthal** (1989). "Innovation and Learning: The Two Faces of R&D." Economic Journal, Vol 99, 569-96.
3. **OECD Egyptian National Competitiveness Council**(2009), National Competitiveness Report ,Cairo, Egypt –www.oecd.org
4. **Olafsen, Ellen** (2004), About Knowledge Economy: Frequently asked Questions. Available at: http://www.developmentgateway.org/knowledge
5. **Porter, Michael E.**, 1990, " Competitive Advantages of Nations, The Free Press, New York.
6. **Solow, Robert** (1988). Economic Growth Theory: An Exposition. Oxford University Press. Cited in Swanstrom(2002) .
7. **Stoneman, Paul** (1999). "Technological Change and R&D" . in conference of The Economics Of the Knowledge Driven Economy. London,27 January.
8. **Swanstrom, Edward** (2002). Economics-based Knowledge Management.[Available at : www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics
9. **WEF** (World Economic Forum). The Global Competitiveness Report. Various issues. Switzerland.
10. **World Bank**. 2007. "Egypt Education Sector Policy Note: Improving Quality, Equality, and Efficiency." In Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth, Washington, D.C.
11. **World Bank,** world development indicators, http://devdata.worldbank.org/